



## غانم: قرار الرئيس خطوة سياسية كبيرة لحل الأزمة

لا يوجد غيرها كحل مناسب للأزمة اليمنية.. وأوضح الأستاذ عبدالله غانم أن الحوار يفترض أن يفضي إلى آلية لتنفيذ المبادرة وتتضمن تسلسلا في الإجراءات المذكورة في المبادرة الخليجية مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية وإزالة أسباب التوتر السياسي والأمني ومن أجل الوصول إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تضمن انتقالا سلميا وأمانا وديمقراطيا للسلطة في البلاد وبذلك تعود

أكد الأستاذ عبدالله أحمد غانم - عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام - أن صدور قرار رئيس الجمهورية بتفويض نائبه الأخ عبدربه منصور هادي بالحوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية يمثل خطوة سياسية كبيرة إلى الأمام من أجل حل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد. وقال غانم في تصريح لفضائية اليمن:

في البلاد وبذلك تعود كلمة الفصل في هذا الأمر إلى الشعب نفسه الذي سيختار رئيسه الجديد والذي سيتسلم السلطة من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

بسرني في البداية أن أنقل لجماهير شعبنا اليمني الكريم تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي تتحسن صحته يوما إثر يوم.

وأكد عبدالله غانم أن التفويض يعني أن الرئيس سيظل هو رئيسا لليمن حتى انتخاب رئيس جديد، وذلك يعني بوضوح أن الرئيس علي عبدالله صالح سيظل الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والتي يفترض أن تجرى في موعد يتفق عليه بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك في الوقت الذي يرونه مناسباً سواء وفق جدول الناخبين الحالي أو إذا أحب الأخوة في المشترك وضع جدول ناخبين جديد، لكننا في المؤتمر نفضل الأخذ بجدول الناخبين الحالي.

وأضاف: أما فيما يتعلق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١ م فهو يعتبر خطوة سياسية كبيرة إلى الأمام من أجل حل الأزمة السياسية والتي طالت آثارها كل بيت ويعاني منها الناس جميعا في مسكنهم وفي مأواهم وفي طرقهم وفي تومينهم، مشيراً إلى أنه ومن أجل راحة الناس وإخراج البلاد من هذه الأزمة فإن الرئيس علي عبدالله صالح واستناداً إلى نتائج اجتماعات اللجنة العامة التي تمت خلال الأسبوع قبل الماضي فقد اصدر هذا القرار بتفويض نائبه الأخ عبدربه منصور هادي بإجراء الاتصالات والحوار وفقاً للصلاحيات الدستورية اللازمة للوصول مع أحزاب اللقاء المشترك إلى آلية مزممة لتنفيذ المبادرة الخليجية ولأصحاب هذه المبادرة التي



**الرئيس سيظل إلى حين إجراء انتخابات رئاسية التفويض يعكس حرص الرئيس على وقف معاناة المواطنين وحل الأزمة**

وأضاف الأمين العام المساعد للمؤتمر: « أقول اليوم لكل اليمنيين بصدور القرار الرئاسي بتفويض النائب عبدربه منصور هادي بإدارة الحوار مع المعارضة بشأن الآليات الخاصة بتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي نحن نضع أقدامنا على بداية الطريق وأنا أتقن إن شاء الله بأننا سنصل إلى نهاية الطريق بشكل سريع لأن عندي انطباعاً بأن الحكم والمعارضة اليوم بدأوا يشعرون بما يعانيه الشارع بسبب الأزمة والتي استفحلت وتوقف التشغيل والمستوى المعيشي للمواطن انخفض بشكل كبير كما جرت علينا الأزمة مصائب كبيرة حالات معاناة الكهرباء والغاز والبتترول وغيرها من نماذج ذلك.»

الجميع، لأنه يمثل آلية مناسبة لإنهاء الأزمة..

هذا تقدير كبير للمبادرة الخليجية ولأصحاب هذه المبادرة التي



## البركاني: التفويض بداية انتهاء الأزمة إذا وافقت أحزاب المشترك على الحوار

### نقف اليوم أمام خيار الحوار لوضع آلية لتنفيذ المبادرة الخليجية

حكومة وحدة وطنية وغيرها من القضايا الرئيسية.

وشدد البركاني على ضرورة تحمل المؤتمر والمشاركين لمسؤولياتهم تجاه اليمن بعد صدور قرار التفويض الرئاسي: «

حاجة لأن نقف فريقين وإنما نعمل كفريق واحد من أجل إعداد الآليات ثم الانتقال إلى تشكيل الحكومة الوطنية بشكل عاجل لإنقاذ البلد من أزماته وواجب على الحكومة وعلى الحزب الحاكم والمعارضة أن يتحملوا مسؤولياتهم بشكل كامل وسوي وأن لاتضيع الأوقات لمجرد الرغبات أو لمجرد تفسيرات البعض كما تهوى البعض نفسه وليس كما هو الواقع.»



وأضاف الأمين العام المساعد للمؤتمر: « أقول اليوم لكل اليمنيين بصدور القرار الرئاسي بتفويض النائب عبدربه منصور هادي بإدارة الحوار مع المعارضة بشأن الآليات الخاصة بتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي نحن نضع أقدامنا على بداية

التي استفحلت وتوقف التشغيل والمستوى المعيشي للمواطن انخفض بشكل كبير كما جرت علينا الأزمة مصائب كبيرة حالات معاناة الكهرباء والغاز والبتترول وغيرها من نماذج ذلك.»

وتابع: المعارضة والحكم مسئولون مسئولية كاملة بأن يعملوا من خلال تشكيل سريع لحكومة الوحدة الوطنية وبذل أقصى ما بوسعهم ثم العمل سريعاً مع نائب الرئيس ومع فريق العمل الذي معه من أجل إعداد الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وفقاً لتفويض رئيس الجمهورية له والإعداد لانتخابات مبكرة بدءاً بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات ثم تسليم أسماء اللجان إلى اللجنة العليا للانتخابات بحيث تستطيع أن تباشر مهامها بشكل سريع وينتقل الدور على الترشيحات عبر مجلس النواب ثم العودة إلى اللجنة العليا للانتخابات لاستكمال كافة إجراءات الترشيح ويوم الاقتراع سيكون يوماً مشهوداً هذا هو حقيقة القرار وصيغته وهو واضح وضوح الشمس لا يقبل اللبس ولا يقبل التأويل.»

وأشاد البركاني في ختام تصريحه برئيس الجمهورية وبنايته.. قائلًا: « هذا التفويض أعطي لشخص في موضع الثقة وموضع التقدير والإجلال والاحترام لدى الشعب اليمني وقد بذل خلال الأشهر الماضية جهوداً مضنية وكبيرة للوصول بالبلاد إلى بر الأمان وفخامة الرئيس فيما يقدم من حرص على المصلحة الوطنية العليا ويؤثر الشعب اليمني على نفسه وعلى حربه.. ذلك هو الزعيم العظيم الذي يستحق منا كل التقدير والاحترام والثناء وتدعو له بالشفاء العاجل والعودة السريعة والموقفة.»

**أوضح الشيخ سلطان البركاني - الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - أن قرار رئيس الجمهورية بتفويض نائبه بالحوار المشترك لإيجاد آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية يأتي في سياق قرار اللجنة العامة للمؤتمر ومحاوله من الرئيس إيجاد مخارج لتجاوز الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد.**

وقال الشيخ سلطان البركاني: إن صدور قرار رئيس الجمهورية يأتي في سياق قرار اللجنة العامة والتي أعلنت عنه في اجتماعها الأخير ويأتي منسجماً مع طبيعة المرحلة الحالية ومتطلبات الحوار.. وأن يفوض رئيس الجمهورية نائبه بإجراء الحوار مع المعارضة لتنفيذ المبادرة الخليجية أو لإعداد الآليات المناسبة لتنفيذ المبادرة الخليجية فهذا هو الشيء الطبيعي والرئيس علي عبدالله صالح في هذا القرار يحاول -كعادته- إيجاد البدائل والسيناريوهات المناسبة لتجاوز الأزمة وقدم التنازل تلو التنازل.»

وأضاف: «اعتقد أننا اليوم أمام خيار الحوار من أجل الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية التي تفضي إلى إجراء انتخابات مبكرة نتوقع أن تكون خلال أربعة أشهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر ذلك متروك تحديده للزمن لأن النص في القرار أوجب أن يحدد الموعد من قبل المتحاورين.»

وأكد الشيخ سلطان البركاني أن قبول المشترك الحوار وفقاً لقرار الرئيس سيؤدي إلى تجاوز الأزمة: « وأنا أطمئن كل اليمنيين أننا إذا قبل الأخوة في المعارضة الاحتكام للعقل والمنطق والجلوس على طاولة المفاوضات وفقاً لقرار الرئاسي فإننا سنكون قد تجاوزنا الأزمة التي جرت ذيلها والتي أكلت الخضر والياباس على مدى ثمانية أشهر.»

وأوضح الأمين العام المساعد للمؤتمر أن القرار يؤكد أن الرئيس قدم مصلحة الشعب على نفسه وحزبه: «رئيس الجمهورية أثر الشعب على نفسه وعلى حزبه وقال بالحرف الواحد إنني انتخبت من الشعب ولا أقبل أن أسلم السلطة باتفاق سياسي ولكني على استعداد أن أمثل لإرادة الناخبين وأسلمها لمن ينتخبه الشعب وأعود إلى أولئك الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وأوصلوني إلى سدة الرئاسة.. فإننا ساعدوهم لاغدر من خلال انتخابهم مرشحاً لرئاسة الجمهورية وفقاً لإرادة الناخبين.»

وقال البركاني في تصريح لفضائية اليمن: لا يمكن ليمني بأن يقبل بأن رئيسه يكون وفقاً لاتفاقات سياسية ولكن كل اليمنيين يتمسكون بخيار الديمقراطية ومن مصلحتهم ويؤمنون بأن الرئيس هو من ينتخبونه هم وليس من يختاره لهم الآخرون.»

وأوضح الشيخ سلطان البركاني أن قبول المؤتمر والمشاركين للمبادرة الخليجية بالتزمين السابق كان مجافياً للواقع خاصة بعد أن أوضح الأخوة في المعارضة استحالة إجراء انتخابات خلال شهرين، أيضاً فترة الثلاثين يوماً غير مجددة، لذلك أصبح التزمين في المبادرة الخليجية السابقة ليس له أساس أو معنى وسيتم من خلال الآليات تحديد تزمين جديد لموضوع تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات المبكرة والشروع في

## الصوفي: لم يعد لدى المشترك ما يتذرع به بعد تفويض الرئيس



أكد السكرتير الإعلامي لرئيس الجمهورية الأخ أحمد الصوفي أن قرار تفويض الرئيس لنائبه للحوار مع المعارضة والتوقيع على المبادرة الخليجية والاتفاق على آلية زمنية لتنفيذها يأتي استجابة لاحتياج المجتمع اليمني الذي اختبر الأزمة وتؤكد له أن السبيل الوحيد للخروج منها هو الامتثال لمبادئ المبادرة الخليجية والالتزام بأسس الحوار الذي يفضي إلى حلول تحافظ على مبادئ التغيير وتضمن التوازن السياسي.

مشيراً إلى أن القرار جاء متوازناً ويولي أمرين أساسيين لانجاح المبادرة الخليجية الأولى أن التفويض يجب أن يلتزم بالدستور وكذلك أن الحلول الآمنة والسلمية للانتقال للسلطة يجب أن تؤدي إلى الالتزام بالدستور والثاني أن المعارضة كانت تتذرع بأنها لا تستطيع التفاوض إلا مع النائب وبالتالي منح النائب الصلاحيات الكافية والواسعة لكي يدبر حواراً يؤدي إلى انتخابات كما يؤدي إلى الاستقرار ونزع أسباب التوتر.. وقال الصوفي في تصريحات لقناتي «الخبارية والجزيرة»: الرئيس يصير على أن يقدم التنازلات للخروج من الأزمة حفاظاً على المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إيجاد حلول قانونية تتواءم مع الاحتياجات السياسية..

وتوقع أحمد الصوفي رفض المشترك لقرار التفويض بسبب أن قياداته غير موحدة الرؤية لمستقبل الوطن ولأنها دأبت على رفض كل المبادرات بكل التسويات سواء المقدمة من الرئيس أو من الأخوة الأشقاء في دول مجلس التعاون أو الوسطاء الأوروبيين والأمريكيين بالإضافة إلى أن المشترك ينظر لنائب الرئيس على أنه من بقايا النظام ويعول على الحسم الثوري وعلى أن المجتمع الدولي سيوصله إلى السلطة..

وقال: لم يعد لدى المشترك ما يتذرع به للدخول مباشرة لتنفيذ المبادرة الخليجية ووضع الآليات المناسبة لها في أمد زمني معقول وبإشراف مباشر من القوى الدولية والشركاء والأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي..

متأسلاً: الكرة الآن في ملعب المشترك.. فهل هو قادر على تجسيد وحدة رؤيته والتمتع ببرنام سياسي يتوافق مع احتياجات تنفيذ المبادرة الخليجية أم أنه مرهون بخيارات ثورية أو عنفوية!!

تقطعات الوقود والمياه والكهرباء قد أدت إلى مشقة كبيرة بما في ذلك الوفاة في بعض الحالات للمدنيين الأبرياء. ودعت بعثة الأمم المتحدة المعارضة إلى التعاون مع التحقيقات المتعلقة بأي انتهاكات ارتكبت من قبل أشخاص مسلحين من أحزاب المشترك وتطبيق إجراءات تأديبية إدارية شفافاً تتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

ودعا التقرير جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام العنف واللجوء إلى حل خلافاتهم السياسية من خلال الحوار المفتوح والشفاف والشامل.

وفي توجهات الحكومة دعا التقرير إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ

## دعا جميع الأطراف لحل الخلاف عبر الحوار

### تقرير الأمم المتحدة يدين عنف المشترك ويدعو لإخلاء ساحة الاعتصام من السلاح

على المكتسبات المتعلقة بالمشاركة العامة للمرأة والمحقة خلال الأشهر الماضية وترجمتها إلى إنجازات دائمة من خلال تبني تعديل دستوري يوجد حصة للمرأة «كوتا» في الانتخابات البرلمانية.. واتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة التفاوت في المستوى المعيشي والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل وهياكل الدعم الاجتماعي وعلى الأخص تلك التي تؤثر على المرأة والشباب والفئات المهمشة في مختلف أنحاء البلد. واختتمت البعثة تقريرها بدعوة المجتمع الدولي للاستجابة للنداء من أجل المساعدة الإنسانية وتوفير الدعم المالي لليمن.

وإدان التقرير الأممي تجنيد المعارضة للأطفال وتحت سن (١٨) عاماً وإشراكهم في خيم الاعتصام ونقاط التفتيش والمسيرات.. ودعا التقرير الذي يستند إلى زيارة وفد من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى كل من عدن وصنعاء وتعز خلال الفترة بين ٢٨ و٢٩ يونيو ويوليو من العام الجاري - دعا أحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم في المشروع الانقلابي إلى إطلاق سراح المحتجزين في سجون خاصة حول ساحة الجامعة ومستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة الإيمان ومنازل قيادات معارضة.. كما دعا التقرير -تلقت «الميثاق» نسخة منه- أحزاب اللقاء المشترك إلى التوقف عن مهاجمة أنابيب النفط وخطوط الكهرباء وقطع الطرقات والمشاريع الخدمية والاعتراف بأن

متابعات «الميثاق» دان تقرير كافة أعمال العنف والتحرشات والتهديدات التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك بحق مؤيدي الشرعية الدستورية والذين يعبرون عن وجهات نظر مغايرة لمشروع المعارضة الانقلابي.

ودعت بعثة حقوق الإنسان الموقدة من الأمم المتحدة لتقييم وضع حقوق الإنسان في بلادنا- أحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم ومن وصفتهم بـ«المعارضة المسلحة» إلى إخلاء ساحتها الاعتصام والمسيرات من جميع الأسلحة التي تتراوح ما بين الأسلحة النارية وقاذفات الصواريخ والقنابل.